

وجرعوا الخاء كاسا حثفا • ضربا يطير الهام والمكثا •
 يرون ان المجد في سيفت يسيل • وفي دم يسا من سر الاسل •
 وفي نفوس بيد الشجعان • مسلوكة في وسط المبيدان •
 بهول يا اخي فاقند • ان شئت رشدا وتشتا ان ^{تقتل} •
 فهم اذا بوا في الاله الاكيدا • واذهبوا نفوسهم والجسدا •
 لم ينظروا الى نعميم فان • ولا الى محاسن الغواني •
 ولا الى ملك عظيم وخول • لعلمهم قطعا بانها دول •
 فاعرضوا عن الدنيا ازدرأ • وفارقوا الاحباب والابناء •
 وارملوا في حبه نغسا • نسا بهم وانفقوا الاموالا •
 قد جعلوا الدنيا طريا يسلك • لما روا ان المقام مهلك •
 فهو يا اخي الزها د • وهم لم يري في الدنيا الموتاد •
 اشدت رب العرش والالاء • بانني احب هو لا •
 محبة ارجوا بها من سينة • فوزل وغفرا لنا كل ذنب •
 اذ يحشر المرغدا مع من احب • روي لنا عن النبي المنقب •
 جزاه رب العرش عنا خير ما • جزا نبيا وعليه سلما •
 وكان الفراغ من نسخها في يوم سابع عشر ليلة خلعت والسبت
 من شهر ربيع الاول سنة ١٣١٠

هذه المنظومة المسماة بقائمة الفصول في علم الاصول من كتب
 بعض المعتزلة الملقب بالمهدي لدين الله احمد بن يحيى واطمه
 صاحب منهاج الاصول احبنا ابرادهاها هنا العتق وجوها
 ولجلالة نافعها

الحمد لله الذي تفردا • بالملكوت والدوام ابدا •
 ليس له في ملكه شريك • حقا ولا ما مثله مليك •
 ثم على نبينا الصلوة • ما كرليل وتلت غداة •
 واله وصحبه المبرار • وتابعيهم بالهدى الاخيار •
 وبعد فالخالق اذ تفضلا • وجادنا بجوده وافضلا •
 علمنا بفضل التوحيد • وعدله والوعد والوعيد •
 ثم حيانا باصول شرعه • ومقتضى ايجابه ومنعه •
 الهنا الى استزاع مختصر • من خير كتب بالاصول مختصر •
 يسهل نقله لمقتضيه • لقلة المختصرات فيه •
 فاستشرفت نفس الى امتحان • قد وضعت من قبل فيه العالما •
 فزدها حثا الى هذا الحث • فلم يقصر سعيها في البحث •
 ولم اجد فيها كتابا جامعا • تصنيفه الفوائد الجوامعا •
 مع اختصار فيه الجوهر • فانها كلها الجوهر •
 ما شملها كتاب منتهى السؤل • بل هي في ذا الفن منتهى السؤل •
 فقلت لما عن تتبع وقع • والحق اولي يافتي ان يتبع

فقلت اذ وجدتها النهاية . من الذي يريد والغاية
 هذا الذي ابتغيته فماترى . تجمع ما تضمنت مختصرا
 بالنظم فالنظم لذيذ الحفظ . وفق الطباع مستظا اللفظ
 من غير تحويل ولا تبديل . قلت على هذا اذن تعويلي
 ثم ابتدأت هذه المارجونة . فحيثما كلمتها وجيزة
 سميتها فائقة الفصول . لما حوت جوهر الاصول
 وما اتاني امها مع ترضا . مررت عن تصليحي مقرضا
 الا قليلا رتما اخترناه . من غيرها وردها رتاه
 ولست ابتغي من الجوايز . الا الرضا فيه فوز الفاز
 ومن ردني بها ومنتهى . فليبق المحصول من المعقد
 والمنتهى وليبق المستصفا . تعلم بان نظنا قد وفي
 بها سوى المقدمات والحق . لنا والمضطربين في الحق
الكلام في المقدمة الاولى في حدود اصول الفقه
 الا صلا غير عليه وقفا . من جامد وبالنمو انصفا
 اطلقه في التاميات الناس . اكثر وهو في البناء اساس
 والفقه فقه غرض الخاطب . من غامض لا واضح الخاطب
 وجد في الاصطلاح علما . دلالة احكام شرع رتبنا
 مع الشروط ومع الاسباب . والعلل اللاتي لكل باب
 وحقت علم الاصول العلماء . ايضا فقالت حجة ان نعلمنا

لمسالك الفقه على الاجمال . يصعبها كيفية استدلال
 بها وما يلحق بالكيفية . وهي حقيقة مقرر صيته

المقدمة الثانية في معرفة اقسام اصول الفقه

جعلتها عشرة ابواب . الامر منها والنواهي باب
 ثم الخصوص والعوم عينا . وانبعوا المجلد والمبين
 وبعده الناسخ والمنسوخ . وبويت من بعد الشيوخ
 بابين للاخبار والافعال . وجاء للاجماع باب ثالث
 ثم القياس والجهد المفق . وكهفة المفتين والمستفتين
 والحضرة والمباحة المحتتم . فصل وعندي للخطا قسم

المقدمة الثالثة في حد الخطاب وقسمته

اما بوضع جافا المستعمل . او لا فذلك الامر المفضل
 فان اذنت بالكلام غير صا . فهو الخطاب غيره مقرر كا
 فان افاد صفة او حكما . ذاك الخطاب فالمفيد حتما
 ان كان عين قصدا معناه . ان لم يكن فذلك جار مجراه
 واما عداذين من الانقسام . فاقليس بالمفيد كالاعلام
 ثم المفيدان افاد وضعاً . مزدون نقل او ينقل شرعا
 او نقل عرف فذه الحقايق . بحسب الوضع الذي يوافق
 وسماها حقيقة مشتركة . اذا انت في ذاود امشركه
 فان انت لواحد ففردته . مطلقة جاتك او مقيده

وان افاد اللفظ باستعارته • فهو المجاز فامض في اجازته
كثيرة سمي مجازا اقربا • وابعدا ما كان منه اغربا
فصل وما يميز الحقيقة • من المجاز بضدي وثيقه
في لغة العرب من الغلام • وسبق معناها الى المفاهيم
ومنكر المجاز في اللغات • يكذبه ما كان منها أقي
كقولهم هذا الشجاع لين • وزا الكرم للفقير غيث
فان يقل بانها حقيقة • فهو خلاف الحق في الحقيقة
ومن نفى المجاز في القرآن • كذبه الامكان في المفسران
فان يكن لا جد حكمة منع • فهي التي قطعها لاجلها وقع
بحسن موقع من النفوس • ونخرج له من التلبيس
فان يكن له فقط اعد ما • اكذبه نحو استوى السما
المقدمة الرابعة في كيفية الجدل على الحقيقة والمجاز
فصل ثمانية التي تلزم • بها يميز الخطاب المبهم
هي لغة ما علق الرباط • للحيوان فيه اذ يرباط
وهي اصطلاحا للفظ صفت • عن ظاهر وما للفظ قصفت
او كملت فائدة المنصوص • باللفظ او تعلق بخصوص
فانقسمت لفظية متصلة • كالشرط والغاية والمنفصلة
ما جاء قصو صيا غير المتصل • فافهم هديت ذا الكلام المنفصل
ومعنوية انت عقلية • من الضرورية والكسبية

وذيحي

وقد يحكي المعنوي نقلا • وهاك من تفصيلنا ذا الفصلا
ان قرن اللفظ افاد ما اقتضت • او لا فاما مفرد فقد وقت
فائدة اللفظ واما المشترك • باي اوضاع ففيه معترك
هنا يطلق اللفظ على موضوع • بقصد الاستقصى على مجموع
صححه قوم وبعد اشجروا • او فقه حزب وحزب انكروا
وبعضهم يجوز عقلا ولغه • وبعضهم في لغة ماسوغه
وتبخا العلم قد حاله • وذاك عند العلماء جهالة
الليس والارادة الضدين • قصدك باللفظة معنيين
ثم اذا كليهما لم تقصد • اخليت عن معنى كل الم الوحد
مزدون مانع بنا فيجزم • وقصرة لواحد تحكم
وحمل كل خارج الاسماع • اولى على الطاري من الاوضاع
المقدمة الخامسة في شروط الاستدلال بكتاب
الله تعالى وخطاب رسوله
فصل شروط اخذ بالقرآن • وبالحديث النفي للكمات
عن النبي وخطاب يقبح • كملغز ومهمل لا يصلح
وبالافعال عدم تخصيصه • والشرط في تقرير ان ننتبه
له وغير كما فرذاك المقر • ولم يغيب ولم يعبه من حضر
ومن تلك الاجماع ايضا حجة • فليعرفن يا ذا الحجا كيفيته
فان يكن دلاله في قطعي • فكونه تواتري السمي

من شرطه او كونه مقبولا . اما القياس شرطه فذقيلا .
 ان القياس ما يشترط . وفي اباحة وحضر شرطيا .
 ان يجد الناظر في العقل لها . يطلبه حكما ولكن حرما .
 قضاوة بالحكم حتى يفقد . في طرق الشرع له مستندا .
الكلام في الامور والنواهي
 امرين صبيغة والشان . مشترك وعرض الانسان .
 وزاد قومه التاثير . والفعل قد دخل في التقسيم .
 وهو اصطلاحا قول من يتعلل . لغيره افعل او كذا الفعل .
 بلا خضوع منه قاصدا متي . اوردها ما تقتضيه يافتي .
 ومن يراه مثبتا حكما له . يكونه امرا فقد علله .
 بالقصد للامر كالاشعري . وقصده المقتضي لبصري .
 وبعضهم علله بالعين . وقد نفى الحكم ابو الحسain .
 وقال ما الامر خلاف الصيغة . مع ارادة حتى مسيغه .
 وللوجوب هو علوه . وبعضهم في لغة ما سوغته .
فصل اذا تناول المحظور . اوجبه فلم يكن ما جوسا .
 وقال قوم فيه بالاباحة . وذاك قول من نرى صلاحه .
فصل وما الواجب لا يتم . الهبه والامر المهم .
 لم يشترطه فهو ايضا واجب . وما منع الواجب ايضا نائب .
 والامر بالشيء ليس عندي نهي . عن فعله ولست ممن يعين .

والامر نهي

والامر تخيير او اشياء معا . يوجبها على الاصح مجمعا .
 وقيل بعضا ليس بالعين . وموضع التراجع ثابتين .
 والامر ليس يقتضي التكرار . وقيل بل يقضي به التمرارا .
 ويترامرنا جزاء . وهو الوقوع المسقط القضا .
 وقيل بل هو الذي يخلص . عن هذه الامور وقيل المخلص .
 في هذه الصحيح مجموعهما . وقيل لا يترشيا منهما .
فصل وفي مطلقة قوله . الغور قول والتواخي الثاني .
 وفي الموقت المانام افتوت . باول الوقت الوجوب علق .
 طائفة وهو كاختلفوا . فجعل الاخر قوم ضعفوا .
 دلالة التخيير والغرم بدل . وبعضهم للسوى قضى العمل .
 واخرون علقوا باخره . فجعلوا ما محلول في سايرة .
 نقله بفعله يزول كفض . واشترط البقا اليه بعض .
 وزاد كختم الشرع . ونحن علقنا به جميعا .
 وليس امر موجب لغرض . هو الذي يلزمنا ان نقضي .
 على الاصح بل بامر غير . ومن يقل مطلقة لغوره .
 اخراج ان اخذ دليلا . وقيل لا وهالكذا التفصيلا .
 اذا بشرط قيد الامر فلا . تكرار الامر موقد جدا .
 اوضح العلم نحو كلاما . اكرمني اكرمه والردى حرما .

وكلمة تحكم بال تكرار . لمطابق فهو على ذلك اجازي
وهو اذا كرر غير معطوف . ولم يكن لعادة او تعريفا
ولا اقتضى يا صاح عينا واحدا . ليست ترى قابلية مزايده
ولا ان موقفا بوقتين . ولا يوقت ليس بكفي الفعاليين
ففيه بين العلمات شائع . فاجب التكرار فيه البارع
وانكر التكرار فيه طائفة . وغيرها عن اجماع واقفه
وهكذا تحصيله في العطف . مفصلا واثم فيه وصفي

الكلام في التواهي

والنهي مثل الامر في الحمد بلا
والامر مثل النهي بلا
وفي الذي لاجله يصير . فعبا وفي مطلقه التكرار
بلى خلاف في سوى المفيد . وفي الموضع انه لم يفسد
ما تقتضيه مطلقا وقيل بل . ان لم يجد من عبادات العمل
وقيل ان حرمة المعنى . وقيل ان بالفعل شرط يفي
وقيل ان بالفعل جمل محظوظ . وقيل ان ليس لاجل محظوظ
او رد فهو مفسد فاعلا . لما يقتضى افساد شئ اصلا
وشرطه ان لا يكون مفسدا . ولبسان من له قد اورد
ياقي ولا بد وان تقدم . وقتابه يعرف فاذ حرم
في رايها وجايزا كثيرا . وخالفنا فيه قوم كثر

والامر لا بد

والامر لا بد وان يجمع . ويعلم الامر ايضا جمعا
وانه يثبت من ذلك امتثل . وكون فيه غرض هما حاصل
وان شرح علم الذي امر . والفعل ممكن لذلك الموقتر
ومثله المنهي عنه فاعلم . واشترك في ان كلامهما
له مجاز وله حقيق . وان كلامهما حقيق
منقسما حتما سؤالا وطلب . فان فيها علو من طلب
وانصف الكل بحال الفاعل . والقصر والتشوط ووصف حاصل
وافترقا فالمرلف مشترك . ويقتضى الاجزاء بينهما سلك
ويقتضى الوجوب التكرار . حقاً ومن يمثل الماموط
بهم صامحا مطيعا . والنهي عن عكسه يري جميعا

الكلام في الخصوص والعموم

ان الخصوص افراد في عين . فائدة وقد سما باسمين
خصوصا وقد يكون خاصا . ثم العموم ما يكون ناسبا
مستغرا لما يراه يصلح . له وللخصيص حد موضح
اخراج بعض ما العموم انتولا . بلى تراخ والعموم استعلا
حقيقة في اللفظ لا المعاني . المجاز فاستمع بياني
ومعناويا جازا ولفظيا . وجامعا بينهما جلبا
ومنه ما عمومه بالوضع . وبعضه بنقل اهل الشرع

بالشرط

• وما عدا ذلك فهو منفصل . كآية خصت حديثا قد نقل
فصل • يخص الخطأ بالنامل . معنى وحوى وصوتها كامل
 • ولو قضى بالحكم في معين . اذا بعد الدليل يتن
 • والفعل لا يخصه وان نقل . بوجهه اذا كان نسخ منعقل
 • اما القياس فسياتي فيه . ما يستغنى به من التنبيه
فصل • وما كان تخصيص الخبر . في لغة او حكمه فتعنت بر
 • وقل لفرقة احوال ان تشي . فاستمعي واوتيت من كل شي
فصل • وينتهي بتخصيصك ما . واجمعين ثم كلا كما
 • ثلثة وتنهي بالجمع . الى اقل لا باصل الوضع
 • على الاصح فيهما وكما . خصصته صار مجازا فالعلم
 • عند الكبير والصحيح ما نقل . من شرطه تخصيصه بالمنفصل
 • وقيل ان لا صفة او شرط . مخصصا فاسم الجار يعطى
فصل • والاستثنان تلامجل . فهو اليها كما هو قيل بل
 • لا بد في ذلك من شرطك ان . لا يتباني ثم لا يضرب عن
 • اولها وقيل بل الى لتي . يليه منها جملة من جملة
 • وذكر بعض جملة عقيها . ليس مخصصا لها يعقبيها
 • وقد يخص بالخير ثاويه . وعكسه عند ذوي الدراية
 • وانما خلاصه جلي . في هل يخص القاطع الظني

• جوزة الجمهور في الاعمال . وبعضهم الى بكل حال
 • ومثلهم عيسى اذا تستقيا . مخصص قطعا سواء مطلقا
 • وزاد قوم ان يكون سابقه . متصلا ونحن لا نوافق
فصل • اذا ما اقتدينا ولا . معنى الذي اطلق خصه ولا
 • يخصه اذا الغيرة انتول . واختلف الحكم والالم يسل
 • على الصحيح والعموم بالبنا . على الخصوص ان اتى مقتونا
 • اخرنا وناخر المخصوص . والعكس ان قدم والمنصوص
 • لغيرنا الحاقه بالاول . ثم على توقف معول
 • اذا جعلنا الجار حتى يرجح . ايها اعطيتك المصحح
 • والمعنوي منه خمسة تفي . الاول العقل ولا خلاف في
 • تخصيصه الامن لا يعتبر . وانما خلاصهم في ذي النظر
 • الثاني الفعل به جماعه . قد خصصت وغيرها مناعه
 • لكن يخصه من قد فعله . وللموم قررت ما احتمله
 • مثاله هي رسول الله عن . فعل عموما ثم ياتي عكس
 • الثالث التقرير وهو نحو . ينهي عموما ثم لا ينهر من
 • التي الذي عنده هي فعندنا . هذا مخصص ويأتي غيرنا
 • الرابع الاجتماع هو ولا مرا . مخصص ولا خلاف ظاهرا
 • الخامس القياس عند الجمهور . وقد اتى فيه خلاف مغور

قلنا باسم الجرد قد راينا . اقوال من تقدموا علينا .
على قياسات بلا محاله . كل يخص ايه الكلاله .
وفرقتان خصصوا بالعادة . ومذهب الراوي الذي التجاره .
وبعضهم يقول ماله سبب . خصر به وقت اسباب العطب .

الكلام في المجلد والمبين

المجلد اللفظ الذي لا يفهم . من لفظه معناه بل يستبهم .
وعكسه الظاهر والمبين . اما البيان فهو ما يبين .
به المراد في الخطاب المجلد . حتى يرى كالمظهر المفصل .
والنص ما اعطى بنفسه معناه . مقصوده ولم يدق معناه .
كذلك التاويل للفظ عن . حقيقة الى الجاز فاعلم .
او قصر لبعض مدلولاته . وامتنعوا من متعسفاته .
فصل ويستغنى عن البيان . صريح معناه ثم امرت به .
مادل بالفحوى او التغطية . او دل بالحق على التفصيل .
وما اباح او دعا او وجبا . ما لا يوردي دونه المستحبا .
والمستحب والمباح الفعل . وما افاد ما اتاه العقل .
فصل ويحتاج الى التبيين ما . غير عن موضوعه فاستبهم .
بالشرع او بالعرف ياذا التبص . وهو بان تنقله او تقصده .
كاسم الصلوة ثم كالمخصوص . والمطلق المنسوخ في المنص .

فصل وبلا دلة الشرعية . يبين المجلد للبرية .
وخالف في الفعل والتقرير . قوم بلا مستند منير .
فصل اذا قول وفعل جمعا . ويصلحان ان يكتبا معا .
كان البيان بالذي قد ابتدأ . وجا المخير منهما موكدا .
فان هما تقارنا وجودا . كان البيان بهما موجودا .
فان جهلنا ما المخير منهما . كانا بيانا يا فتى كلاهما .
فان بنا في الحكم في البيان . بذ او ذا وقد علمنا الثاني .
فالاول البيان فيه رايخ . وما اتى من بعد فهو ناسخ .
وان جهلنا كلا الاخير منهما . فاعتمد القول بيانا بينهما .
فصل ولا يلزم في المبين . شهرته لشهرة المبين .
فصل ومن يبين الخطاب له . من بلغ التكليف ثم حمله .
ومن مقتضاة لن يكلفنا . ثم البيان قط ما تخلفنا .
عن وقت من يحتاجه اجماعا . وافترقوا في غير انواعا .
باخر التبيين والتخصيص . عن مجمل والمخصوص .
جوزة قوم على الاطلاق . وقول قوم غيرهم حذوق .
المنع مطلقا وشرط المشعار . قول امام وسواه المختار .
وهو جواز ذلك في المبين . فقط هذا عن دليل بين .
ويزيح في الامر حسب الاخير . فهو خلاف ليس عندي معتبر .

وجوزت ان تسمع العوم . دون الذي خصه قووم
 وقول ما ^{تعبه} قول خافض . وما عوم ابدل يعارض
 مثلا انه ان اقتضا علميا . قيل وان هو اقتضى ظنيا
 وقيل بل يصح والتحير . في المقتضى قيل بل المصير
 الى سواء والذي يلزم منا . ان نطلب التخصيص او يعوزنا
 بان نطن بفيه بشرط ان . نعرف كتابا في القرآن والسنة
 فان يكن اعوزنا حكما . بما من الظاهر قد فهمنا
 وما علينا قط في العلمي . من طلب لما سوا العقلي
فصل وقد ادخل في الاحمال . المدح والذم على الفعال
 والجمع ان نكرته قوله . سبحانه امسحوا ومارسوا
 قد قاله من الصلاة ا لا . وادخل العوم حزب قلا
 اعنى الذي خص فعيى اطلقا . وقيل ان منفصلا لا مطلقا
 وعندنا ان اجمع مخرج . منه وما في الاصح مخرج
 وان يكن ادخله سوامنا . محرم محلل اعيانا
 وقوله الاعمال بالنيات . ورفع حيث ^{النبيان} ياتي
 ولا يتموا الجيت المرد لا . ومثلها المشترك الذي خلا
 من الغيبة التي بها كشف . واخرجوا فليتوضعت
 ومثله لتقم الصلاة . قالوا فها ولا جمالات

فصل وهادئة الخطاب . جميعها عشق الابواب
 اسما ومشتقا ووصفا مزيلا . كذلك الاسم المبين الجملا
 ودون تدارك وشرط وعد . وانما غاية لذي امدا
 ومنها الاستثناء وفي الاخذها . جاحلاف كن له منتهيا
 رآه حزب واباة اخر . ومن اتي التفصيل فهو الاظهر
 فاطرح المولم فصلا . اخوها واللبواقي فصلا
 فنصل الغاية والاعداد . وانما والشرط قال ارداد

الكلام في النسخ والمنسوخ

النسخ عند شتختنا المزاله . وقيل بل للنقل كان لاله
 وقيل بل هما به سيات . وللمورى في نقله قولا يني
 قيل به وقيل بالبقاء . وهو اصطلاحا فاستمع انباء
 اناله مثل حكم شرعي . مع تراخ بطريق سمعي
فصل ولا مانع منه ابدل . وهما ك ما ميزه عن البذل
 يتحد الامر والذي امر . والوجه والفعل الذي به ايتبر
 مع البدا والوقت والمكان . وعن فتى لا ينسخ القرآن
 شروطه ان يجد المزيلا . منفصلا عن الذي ازيلا
 ولا يزيل صورته مجرد . ولا يكون عقليا مستند
 قط ولا مستند المزيل . وله ليميز على التفصيل

وليس شرطاً عندنا في شعار . ولا انتفا التأييد والمختار .
 جوازاً أيضاً الى غير بدل . كذا الى ابلغ منه في النقل .
فصل يجوز النسخ قبل الفعل لا . من قبل ان يمكن عند الفضل .
 ومن اجاز جعل المنسوخ قد . تناول العزم عليه اذ ورد .
فصل وليس يافتى الزيادة . في النص نسخاً عند قوم قاده .
 وعند قوم عكسه وقيل ان . غير ما ^{يزد} ~~يزد~~ عليه فاستبين .
 وقيل ان يغير الاجزاء . به واليك فالاباء .
فصل ولا ينسخ بالزيادة . في صور على اتفاق السادة .
 منها اذ المزيد ما تعلقت . نحكم ما زيد عليه مطلقاً .
 او كان مودرها متحداً . وحيثما ما يرى الذي قد زيد .
 مشتملاً له الخطاب الوارد . بما عليه زيد هذا الزائد .
 او زيد ولا الاول قد تغذر . او كان مجملاً وذا مفسراً .
فصل وقالت الشيوخ النازحة . زيادة التغريب ليست ^{ناسخة} .
 ومثله زيادة المخير . في راينا ونحوان خير .
 مخيراً لآيته او معينا . وهاك ما يكون نسخاً عندنا .
 ان ضاق من محيرين واحد . وان يزد مع اليقين ^{الشاهد} ~~الشاهد~~ .
 او قيدت رتبة الكفارة . او زيد في الفجر لنا اعتقاداً .
 اما الذي يزد في النظم ^{شاهد} ~~شاهد~~ . والموجب التقديم والتأخير .

ولو امرنا بادا الصلاة . من دون شرط ثم بعد ناتي .
 الزام تقديم الوضوء يافتى . فليس بالناسخ كغيرها .
 وقوله طوافنا صلاة . ان اوجب الوضوء المثبات .
 فناسخ في المانعين الاجزاء . من دونه لما من يقول اجزاء .
 لو حو اليه المصح على الخفين . اخولم يرض ابو الحسين .
 بنسخه لاية الوضوء لا . من كان وافق الامام بالافضل .
 وبعض مضمون الخطاب لو نسخ . فليس نسخاً عنه ^{لله} ~~لله~~ مسيح .
 وكل شرط زاده في طاعه . شرع وقد عرفنا اعه .
 نسخ وان مت الى العقل ولا . يثبت الظني منها نقلاً .
 ولو طلبنا صوم صدر الليل لم . يكن سوا النسخ لما قد اقسام .
 من قوله الى اذا تاخرا . عنها والا كان تخصيصاً طراً .
 وفرق البصري في ذاك ما . الى وبين شرط فاعلمنا .
 فقال لو انت لنا بالشرط . فقابل الظني غير مخطي .
 مع اعتقاده له قطعياً . كمثلها يا صاح ^{الظني} ~~الظني .
فصل وما نقص من العباد . بنسخها الجميع عند السادة .
 وقيل بل ينسخها وقيل لا . ان نقصت شرطاً لها منفصلاً .
 ولم يزد بالنسخ ان قد سقطت . لكن بما واخر قد وجبت .
فصل طريقنا الى التناسخ . لفظ صريح كنصوص شاذخ .~~

لا يتبين منهم المعاصد . على افتراء والى المشاهدة .
 يستندون وبأشئ عشرين . حدوا وعشرين وحدا الكبرياء .
 بخمسة وحدا بالسبعين . والى أربعين والذي برضينا .
 ما حصل العلم ولم نجد . وفيه شرط سوى دارك .
 كشرط ايمان وكون المعصم . فيهم وقول من خطاه معلوم .
 كالصحيح اذا نفا ان يعلم . عن خبر وقول بعض العلماء .
 افادنا التواتر الكسبية . اما الضروري فما يتبين .
فصل فان لم يحصل الضروري . منه على بعد لنا التقدير .
 افادنا الكسبية لا محالة . كما يفيد واضح الدلالة .
 اخبار واحد عن الجماعة . وما غدت لقوله مقالة .
فصل قام الخبر الاحادي . فما سوى الظن مستغناء .
 منه وقبل العلم ان هو اقرب . بسبب قيل وان لم فاعلم .
 والمولود من قبل في بدد . فما نفع من صحة التعبد .
 عقلا به اما الكثير ما نفع . واختلفوا من بعد هلق قد وقع .
 فالبعض ينفو والكثير ما نفع . وقوعه سمعا فقط فاعلم .
 وابن سريج جاء عقلا لا سوى . وعندنا قد جاء فيهما سواء .
 ومن يقل جابر العمل . به فليس عندنا بالمكتسب .
فصل شرطه للمؤمن . صحة ان نعمل ما يعلمنا .

في خبر الزاين
 في خبر الزاين

تنزه الراوي عن الكبار . وترك اصرار على الصغائر .
 وما يظا هي لعنا بطاير . واختلفوا في فاسق وكافر .
 موكلا فغيرنا لا يقبله . ونحن لم نرد شيئا بنقله .
 ومسلم لم نختبر بحاله . لا يقبل المنقول من مقاله .
 فان دعاك الحنفى فاعلم . الثاني الضبط ولو في الغلب .
 فان تساوى ضبطه والنسب . رد لنا وشيوخ فرسان .
 نقبل ما عدل الذي فيه سهيا . وقيل موضع اجتهاد وانتهى .
 الثالث العقل فما مرهق . نقبله ولو في صادق .
 اذا روى الحديث في صباه . وافبله ان رواه في سواه .
 الرابع امتناع ان يفيد لها . من حقه الشهرة الاحيائها .
 بعصم بالقاطع والخامس . لا تصدم القاطع ايضا فاعلم .
فصل وقوم اخرون اشتطوا . غير الذي قدموه وهو غلط .
 كشرط ان يكون فوق واحد . راويه او بعضه بعاصد .
 وظاهر او عمل الصحابي . او انتشار فهو غير غاي .
 وعنه لا يقبل دون اربعة . في خبر الزاين هما سمعه .
 وشرطهم ان لا يكون مرسلا . وبعضهم لا اذا ما نقل .
 المام نقل او رواه صاحب . او تابعي وسواه عايب .
 غير الصحابي وفراغنا لهم . رد مدلس من اشتراطهم .

لا يرسل الغير الذي اسنده • ولا يكن فردا بما زيله
 وقيل ان افسدت المأرا • قيل او للفظ وان يصاها
 من افراد الحديث منها كثرة • ومثلهم لم يغفلوا بالمترو
 عن مثل ما اقتضاه ذكر الرايد • ومجلس السماع منهم واحد
 فان خفي مجلسهم فالاولى • يا صاح ان يقبل ذاك القول
 فان تساوى الروايات عددا • وثقة وضبطا ما استند
 صير الى الترجيح اما ان كان • هو الذي اهلها فان كان
 اهلها الاكثر والمستند • فرد مقام فليهم يردد
 فان يكن اهلها استناده • ولو موكد فلا اماه
 وقيل موضع اجتهاد ابد • في كل ما الراوي له قد زيله
 واعتبروا ونحوه لا نرضاه • نفي الخلاف في الذي رواه
 والوقف عنه تارة والارسال • مع فعله النقيض بعض الاحوال
 وبعض خالفنا يعتبر • اله من عنه يروي سكت
 فان نقل الى لم اقل • ردد وقيل بالقول يا رجل
 وقال قوم موضع اجتهاد • **فصل** ولا يبوخذ بالاحادي
 في جملة المسائل القطعية • وما به قد عمت اليه
 علما وقال غيرنا ولو عمل • وليس مانا في الاصول فتش
 قيل وما نا في قياسها وقد • يقارن ان روى ذو منتقد

لا متساهل وايضا لم • والغير موضع اجتهاد قاييم
 خبر القرعة والمصر • بخالف الاصول عند اسرا
 وقيل بل قياسها فاشبهه • ما في نبذ التمر ثم القهقهه
 وعندنا الوارد في الحدود • وكل قد ليس بالمردود
فصل يجوز النقل بالمعاني • بلى مزيد وبلى نقصان
 وبعضهم يزيد ان يزداد • لفظ الرسول دون ان يخالفنا
 انما يزيد في الشروط • يختلفان في الجفا وفي الجلا
 وبعضهم في الاشتراط لم يزد • على اقتضاه لمعنا متحد
 والبعض المجاوز في ذا انكرا • الابلغة الذي قد ذكرنا
فصل اذا اردت ان تحدث • فأت بها جابه المحدث
 حدث او اخبر او سمعته • او ان يقل مقرر كما سمعته
 وقيل ماله سوي قرات • في ذا وفي استماعه استمعت
 او ان يشتر الى كتاب سمعه • بنفسه او خطه ان وضعه
 بقوله قد سمعت هذا وسوي • قال اروه او لم يقل لمن روا
 ومنه جزم الراويه • له علامه لذي هذا يه
 كونه لوطن ما يقد ما • في نسخه وما لذاك علما
 وقيل لا يروى ولا يسن • وقيل لا يروى ولا يسن
 فان يقل اجزته او روه • عني فلا روايته عن نحوه

. وجوزت لقائل الخبي في . طائفة لا قائل حد نبي
فصل ومن قد جالس رسول الله . متبع الشريعة طويلا
 . فهو الصوابي وقد امرة . قوم على المجالسين من
 . وهو مصدق اذا ما نقل . عن نفسه صحبته وقيل
 . اما الذي عن غيره فاعتبره . او عن تواتر كما في العشرة
فصل اذا قال امرنا لم يقبل . امر الرسول عند قوم واستفاد
 . عن رأي اذ امكن ولن يعتبرا . كون الذي يقوله من كمال
 . اصحابه فان يقل عن النبي . افاد رسالهما من مذهبي
 . القصير في الرفع فان يقل امر . نبينا افادنا فيما ذكر
 . سماعه قيل او القطع على . ان قاله لا غير لا وقيل
 . بل او سماعه من الذي استمع . وقيل في تواتر كما قطع
 . فان يقل او قد حُرما . كان الرسول الموجب المحرما
 . فان يقل هذا من المستنون . افادنا سنته في الدين
 . وقيل لم قال يقل قد كنا . نفعله افادنا قد سنا
 . وقت رسول الله اما ان اتى . بما يتوقف يكون مثبتا
 . كقدر حيز فاذا كان له . في الاجتهاد شرح حله
 . على اجتهاد منه او من غيره . اكثرنا قايح ودريد و
 . وقيل بل توقيفه مطرد . وقيل ان لم يروه مجتهدا

فصل اذا تعارض النضات . من كل وجه فاستعملنا في
 . ان علم التارخ اما ان لنا . لم يحكم فالخير هما امكنا
 . فان يكن اعوز فالترجيح . لبعض معلومين والتصحيح
 . بالعقل او بصفة حكمه . كالخط والوجوب في مفهومه
 . وهكذا ان كانا منهما . يخص من وجه ووجه عتاما
 . وبعض مظنوتين قد يرجح . نذرا وبعض ما سوغ
 . اما اذا بعضهما معلوم . فرفض ما خالفه محتوما
 . الا اذا الخ لدر مخصوصا . لم يك رفضنا له مخلصا
 . وما به مرجح الظني . على الذي سواه لا العلمي
 . كثرة من يرويه عند الاكثر . او علمه به وهما يقهر
 . في غير نفي ناي مرجح . به ونحن ما له نصح
 . وكثرة العامل ايضا بالخير . مرجح وقيل اذا لم يعتبر
 . او كونه في حشر شي ان نقل . عن مقتضى العقل وقد يقال بل
 . ان لم يكن يا صاح عنه ناقل . فلا تكن عن الخلاف غا فلا
 . او مثبت الحد على ما ينبغي . مرجح وقيل بل لا يكفي
 . الا اذا بقا وقيل الثاني . ارجح وهو انقض الخلاف
 . ومثبت العتق على الثاني له . مرجح حيز وردنا فيله
 . او كونه من يرويه حرا عندنا . غير مرجح على رفيقنا

۱. و مسند و مرسل علی استوی
 ۲. و اختلافوا ایهما المخرج
 ۳. و لا خلاف ان مفقود الخلل
 ۴. و اورعاً و احفظاً و اعلمها
 ۵. روی بمعنی لا بالفاظ الخبر
 ۶. و ما یوافق القیاس المعتبر
 ۷. فی رأینا و الغیر قال لا سوا
 ۸. و رأینا هو الذی یصح
 ۹. لفظاً و معنی عند کل فرع عقل
 ۱۰. بما روی انج و الا فقه مقار
 ۱۱. و ما یوافق القیاس المعتبر

وفي جميع ما نراه يفعله . يلزم منا أن لا مربط له .
وقيل لا يلزم منا في واحد . من ذلك أن لا دليل وار د .
معين فيه وعند سادة . يلزم منا فقط في العبادة .
وليس يكفي في الوجوب أن سري . مجرد الفعل منه صدرى .
بل تعرف الوجه وقالت كل في . طائفة وهم على اختلاف .
في الكذب والوجوب والاباحة . أنا على فعله اقتراحه .
فصل متى قال فلان افضل . فهو على علم وطن يحمل .
ومثله اذا قضى او جلد . وبعضهم للظن في دار دا .
وحل صلا له يستهلك . ولا سوى القطع بما خلص .
اما اذا خص بان يعرفا . باصل ما استهلك مع وكفا .
فان دعا ولم يخص حلا . لاحد اوجب ان توالى .
وتركه للفعل ينفي الامرا . به وللنكير ينفي الحظرا .
فصل وفي افعاله كالجعل . وكما لخصوص والمبين الجلي .
وكما للعموم فيه والبيان . وهما في تقسيمها تبيان .
اما الذي على الرسول مقصور . فعلا وتركا فالتاسى مجبور .
وان تعبده فما عرفنا . من غيره ما يفعله هجرنا .
ففيه التاسى فاذا قصدناه . جاز وفي خلاف اذا تبعناه .
لكن اذا خالف الادله . فالشيخ والتخصيص كانا فعلا .

اما اذا وافقها مقتضاه . فهو الذي جابئين الجملا .
 وما له قرر ثم استندسرا . افادانه له ما خطرا .
فصل وحكم فعله نعرفه . بالاضطرار او بما يصفه .
 به من النديب او المباحه . او الوجوب اذ نرى ايضاحه .
 او كون فعله امتثال ماصح . لكل واحد دليل مقترح .
 في زمن يليه وقت الحاجة . الى البيان ان يكن محتاجه .
 وتركه لواجب يعمننا . نقضى بفسخه ولا يهمننا .
 ونحو ان يفعل في الصلاة ما . يفسد لوعلى الكثير قدما .
 ينتجيه وما علمنا حسنه . ولا دلالة على ان سنه .
 ما سنه ولم يقيم دلالة . على الوجوب نديب افتعاله .
فصل اذا عارض فعل قول . من كل وجه فالمقال اولي .
 ان جهل كتنازع اما ان علم . كان الاخير ناسخا اذا فهم .
 يا خيره بواسع الاشارة به . والكلس يقض باختصاصه .
فصل وما كلف قبل بعثته . شرعا وقيل عكس دابر مته .
 وقيل بالوقت واما بعده . فقيل كل شرعة قد عددها .
 للانبيا كان بها مكلفا . وقيل بل في شرعيه تختلفا .
 وقيل بل شرع موسى قتلنا . وعندنا جابشر مبتلا .

الكلام في الاجماع

من الادب

من الهدى لاتفاق العيرة . في رايها وبعض اهل البصر .
فصل ومنها اتفاق الامة . في رايها واكثرهم الامة .
فصل وبالفعل والقول . والنكح والسكوت ايضا ان قد .
 بقيقة وتركرم مندوبا . يجوز اذ ذلك النكح لم يعيبا .
فصل وبالمادراك قد يعقله . فيهم وبالنقل اذ ينقله .
 عن كل واحد وعن بعض متى . كلمة نقل رضى من سكتا .
 بتركرم ان كارد اكن القول . مع انتشاره وامن القول .
 والخوفيه واحدا ومما . جاؤا ترا افاد العلماء .
 والظن عن احادة والعمل . به وجوبا عندنا متمثل .
 وما به في محضر اجماعه . افعى ولم تعد له متاعه .
 فليس حجة ولا اجماع . وقال بالكلس ذو وانزاع .
 بشرط نشر وانقراض عصر . قيل ولو كان بغير نشر .
 وقيل حجة فقط مثل ما . يجعل مذهب الصحابي علما .
 قالوا فان تختلف الصحابة . صار الى الانح من اصابه .
 والشافعي رجع قول الاربعه . وانكل ليس حجة متبعة .
 في رايها الامع الدليل . **فصل** وفي الاجماع كالتمثيل .
 جعله بجمته لم يصب . فنه اجماع لاهل يثرب .
 ومنها اجماع من الاصحابي . الى سواه تابعي صا .

ومنه ما لم يكن فيه العامة • ولم يكن الدقة فيه عامة •
 ومنه ما لم يكن غير الفقهاء • فيه وهم في مقتضاه فقهاء •
 ونحن وافقنا إذا لم يكن • فيه اجتهادهم وهذا ينبغي
 على جواز الاجتهاد من فقه • عن رتبة المجتهدين انهم
 في الحكم حيثما تجلت طرقة • له فمن اباه لا نصدره •
 ومنه الاجماع الذي لم يرد • بالفول فيه عالم لم يشهد •
 او عالما مشتهرا او اشاف • مع اتفاق من عداه ان كان •
 وقول من خالفهم يبر تغ • بونه او فسقه اذ يقع •
فصل وقوم اخرجوا ثانيا • وهي الدنيا في ذلة تاويه •
 فاخرجت طائفة ولم تنل • اجماع من عدا الصحابة الاولى •
 وبعضهم اجماع كل العترة • وبعضهم ما لم يقض عصاة •
 والبعض قد جعل هذا شرطا • وبعضهم طريقة فاخطا •
 وبعضهم اخرج ما قد خولف • قبل انقضاء تكليفه قد كلفنا •
 وبعضهم ما خالف النفاق • فيه وما عندي لهم وفاق •
 وبعضهم ما كان في ديننا وبني • مثل مكان للحروب ما وكي •
 وبعضهم ما كان عن مجتهدي • وبعضهم ما قد اتى عن احد •
 خلافة من بعد ان قد ظهر • فخذ من المخرج ما قد حصر •
فصل ولا بد لهم مستند • دلالة اماره او مجتهد •

في راي

في رايانا ولا يجب خلافا • وما لهم ان يجمعوا جزافا •
 وقيل جاز اذا ما فوضوا • وللصواب عنده قد عرضوا •
فصل متى قام على ما جمعوا • عليه نص واضح ويسمع •
 تواز في عصرهم وبعدهم • كان يقينا واضحا مسندهم •
 ولو اتى من بعدهم احادي • او ليس بالحلي في المسرد •
 وقيل لا بد من التواتر • بعدهم والدليل الظاهر •
 فان يكن من اصله ظنيا • انقلب القطع بذكر عيبا •
 اذا طرقتنا الى جنتهم • سوى احتجاجهم بها انهم •
 بهذا النزاع او بهذا التوقف • عند سماعهم له في كفاي •
 ثم بان يعلم الاجم • سواء فاستوى لنا محجة •
 وليس قول الجمع هذا جمعي • يكون فاطعاه بالصحة •
فصل وما قطع بمنا في • الخبر او اية مساويا •
 كليهما في قصد الظاهر • فان تخالفا ففرض الناظر •
 رد الذي خفى الى معنى الحلي • فان تساويا بان لم يحصل •
 ظهور مقصودها فقد ما • اجماعهم والعكس قيل فاعلم •
 فان يكن بعضها اخصا • خصصت ما عم بما قد خصا •
فصل ولا يجوز ان يخالفا • مهما يكن له بقطع عارفا •
 وقد تشدوا على اقوال • هل حصل الاجماع في احوال •

• حيث يكون للمورى قولان • في الحكم مدلولهما ضدان •
 • هذا جمعوا على خطأ ما يتدع • قال به حزب وحزب قد منع •
 • وقيل ان في القولين • وهو اذا لم يكن في امرين •
 • او كان بينهما ولكن اجمعوا • على امتناع الفرق فليستبعوا •
 • او ان تضمنتهما طرفيه • في لفظها او عله وثيقه •
 • فالقول في الفضل لمن لم يفرق • والوصل فيما بينهما قد فرقوا •
 • او فرق طائفة واخرى • ما فرق فهو على ذاك يجري •
 • وحيث قد ناولوا ناولين • او البسوا مسئلة دليلين •
 • او ذكروا اللفظ معنيين • فعندنا ما منعوا به بين •
 • من ثالث الا اذا انفاهما • وقيل قد منعوا سواهما •
 • وحيثما يفرقوا جوفين • هذا اجمعوا ان كلا القولين •
 • حق فليل ذوا من انكسرة • سخن والخلاف هذا مشرة •
 • وهو اذا اجماع بعد ينقصد • في واحد سخن ممن يعتقدا •
 • عليه في منع احبيه والاولى • قد خالفونا قبل قايلون •
 • وبعضهم ان كان اهل الاجماع • هم الذين افرقوا فتنازع •
 • والصير في اللودعي يمنع • بعد الخلاف فيه من ان يجمعوا •
 • والكل مانع من الاجماع ما • ناقضه اجماع من تقدموا •
 • قيل لاجماع الفرق الخباية • لولا جاز نسخهم بالتالي •

وعندنا بل منعتنا اليه • وصرت يا ذا الباب في النهايه •

الكلام في القياس والاجتهاد

• حد القياس يا فنى المساوي • في اللغة التقدير والتساوي •
 • وهو اصطلاحان يساويا اصله • فرع بما الحكمة من علمه •
 • وهو الى طرد وعكس منقسم • فالطرد اثبات لمثلها حكم •
 • للاصل للفرع تكون علتهم • فيه وحد العكس عند مثبتته •
 • اثباتهم لقيض حكم الماصل • في فرع اذا كان غير مثل •
 • للاصل في علتهم والفقر • حقيقت الماصل فقالت كلها •
 • الماصل ما يسبق علم حكمه • او حكم النص مفيدا علمه •
 • قيل بل النص المفيد العلم • والحسن والتعجب يكون الحكم •
 • والفرع ما تاخر العلم به • او ما اليه صار حكم المشبهة •
 • له وحد العلة المحقق • ما الحكم فيه وبه معلق •
 • والاجتهاد كالقياس قاله • قوم وقيل الاجتهاد ما له •
 • اصل والقياس اصل منه ثم • وهو اخص عندنا ثم اعلم •
 • اما العم فهو يدل الجهد في • معرفة الاحكام بالنص الخفي •
 • وفي الاخص باب الاحكام قد • يعلم عن رأي لمن قد اجتهد •
 • ما عن نصوص فيه قد تبين • ولا يذني اصل له معين •
 • **فصل** وفي مذهبنا المارة • ما كان للظن بها استنارة •

وما اثار العلم قاله . وغيرنا غير ذوي جمال .
قد سمو المماره الشرعيه . دالة يا صاح على العقلية .
وماله طريقه معينه . فهو القياس ان الله مبين .
حكما ومنه ما يسمى اسنادا . على محل الحكم عند من قال .
فصل وكما اختلف في الاحكامي . على انتقاص وبلا ازدياد .
جاء الخلاف فيه في التعيين . به وما فيه من التبدد .
ثم هما ايضا من الرسول . لم ينعا عند ذوي التحصيل .
وحي لا تقطع بالوقوف . وغيرنا يقطع بالمنوع .
وجاثر في رأينا وقت النبي . ليس لحاضره بل للغيث .
بشرط كون الحكم قد يضيقا . وامتنع استيفاءه واطلقا .
فوم جواز بشرط الماذن في . حضرته وغيرهم ان ينتهي .
ولا يجوز ان يعم الشرعا . وما نرى للنص من ادفع .
والنص بالعلم عند الناس . كما فيك في التكليف بالقياس .
وليس عند اكثر من يلقي . بل ينص جانيه يشفي .
ولو على حملته وقيل . لا بد من ورود تفصيل .
وقال يكفيك مع النبي فقط . ومنع تسميته دينيا غلط .
في رأينا ولو ان في المندوب . واجعله مأمورا به ومطلوب .
نصب ولا تتبع المشروطا . قصدك بالامر الدعا فهو خطأ .

فصل وفي اربعة قد حضروا . اركانها اصل و فرع ذكرها .
ولحكم والعلة والشروط . ياتيكم في شرحها المبسوط .
فصل شروط المصل كون حكمه . فيه وفي شرع طريق علمه .
وما به يعلم كون العلة . في ذلك علمه وليس مثله .
اصل الثبوت ثم كماله . به عن القياس او يستال .
منه ولا يصادم النص وان . يرى به التعليل مقبولا حسن .
واعبرت كون على في التعليل . نص او اجماع او هو التحصيل .
وغيرنا ان لا يكون حكمه . عن خبر جال الذي يفهمه .
مخالف القياس ثم اختلفوا . فقال بالاطلاق فهو حديث .
وقيل الم ان يكون قاطعا . او اثبت العلم نصا صادعا .
ومثله التبيين قوله مبرما . وقيل موضع اجتهاد فيها .
وقيل ان يجي معللا . او يحصل اجماع بان تعللا .
وان نشأ الخلاف في علمه . لم يك مسقطا له عن رتبته .
او اجماعا فقياس بعض . من المصالح فهو ايضا مرضي .
وشرطهم ان لا يكون فعلا . من الرسول ليس قوله نصلا .
فصل شروط الفرع ان تعمر . علة اصله وتغطي حكمه .
فيه ولا يختلف الموضوع . بينهما فانه ممنوع .
وقيل لا وقيل ان مناسب . علمه فالمنع قول صائب .

• وكون حكم الاصل ما تاخر • عن حكمه وقيل الا ان نرى
 • قبل القياس غيره دليلا • وفقد نص فيه شرط قبلا
فصل • يكون الحكم شرعيا • لا لغوي ثم لا عقلي
 • ومن يقل لا لغوي قد ابي • من القياس في المقام ذهبا
 • وهو اذا ما اخصصتني باسم • وفي سواه ماله من حكم
 • فهل لذي يحكى عليه الاسما • قيل نعم وقيل لا ومما
 • يختاره اشتراط ان اعلمنا • بالاسم موضوعا لذكر المعنى
 • واشترطوا ان لا يحكى علميا • بل علميا واقعا ظاهريا
 • وبعضهم يريد ان يشتم • في الاصل نص فاعتبر حجة
فصل • وللعلة حد فانقيه • هو الذي يعبر المحل به
 • ذالعة والعرف كل عرض • بالفعل ثم هي شرعا مازنيا
 • مناط حكم بطريق النقل • حقق او قدر ذال في العقل
 • وحكم فرعها هو المعلوم • وهو معلل كذا نقول
 • وقيل بل ذال هو حكم الاصل • والاصل نفسه بغير فصل
 • والسبب العلامة المكسرة • وهي بوقت وضنا مفسدة
 • وعلة العلة قد تسمى • به وهي قد سميت ومما
 • سمي به مناقض المتاشين • وهما ك هذه الفرق الظاهرة
 • الفرق بينه وبين العلة • من اختصاصها بما اعلت

• مما انت وليس فيه يلزم • وليس بالتكرار فيها يحكم
 • خلافة ولا بها يشترك • الا وفي معلولها ينسلك
 • خلافة ومن بحر تخصيصا • لها الى ذال الفارق المخصوص
 • والشرط ما بايرها توقفنا • عليه او وجودها وقد وفا
 • وسمى الثاني محل العلم • وشرطها فاحفظ وقيل العلم
 • وكونها باعته مناسبة • لحكمها بغاية المناسبة
 • وما كذا الشرط هو المفرق • بينهما حقا ومما يفرق
 • بينهما ان الذي ترتبا • يوما على الشرط عليها ترتبا
 • جميعه وليس كما صدر • عنها بواقف عليه بل بدر
 • والفرق بينه وبين السبب • من حيث ضاهها علة في الغالب
 • وباختصاصه محل الحكم • والسبب العكس له في حكمي
 • والشرط فيل قد يحكي شعريا • ثم يكون حكمه عقليا
 • فان يقف حكم على اوصاف • فعندنا الواحد منها كما في
 • معللا والباقي في الشروط • وقيل بل جميعها المضبوط
 • علمته ثم الفوى الركن • فالتنوار كذا لها لا يحسن
 • وقد يقال هو ذالها وقد • يقال جزوها الفوى المستند
فصل • ويكنى ان يظن العلم • واعتبر اليقين قومه علم
 • وقيل بل يوافق الخصمين • والحق في الماولة في ذين

فصل اليها قيلت طرقا - النص والتشبيه هما اتفاقا
 اجماعهم حجة المنورة - وهي بحج عن هذه مؤشرة
 مناسبة وسببه وطرد - وما من التفصيل يلغى فرد
 النص ما دل على التعطيل - بل احتمال قيل اما قيل
 فلا يحل كونه مرجوحا - وهو الذي تحده صحتها
 بتبيينه ما فهم التعليل - لا بالصرح واجعل التحصيلة
 له بان يركب الحكم على - وصف وايضا مثله ان ليس
 ذوا الشرع عن حكم لشيء ذكر - وصف له وفي الجواب احصا
 صكها يجوز كون ذاك الوصف - معللا موثرا في كفي
 وجبت له وجه لذكره الصف - التعليل لها مقرفه
 ومنه ان يظن تخص حكما - فيحكم الشارع حكما حتما
 بالعكس عند ذكر بعض الوصا - وخو مدح وكذب استحقاقا
 لاحد في عرض ذكره فعل - وخو ان يجيب شخصا قد سال
 عن حكم شيء مفيد وصفي - في معرض التشبيه وهو كفي
 وجبت يني عن فعال منها - من واجب في جنسه ما رفا
 وجبتا يفرق بين الشيتين - بصفة تخص بعض الامور
 كقوله القائل غير وارث - بعد نزول اية الموارث
 والفصل بالشرط وبلا سند - والوصف واستثنا بعضه

اجماعهم مثاله ان يعتقد - في موضع بعلة فيه ترد
 فينقل العلة من بعد الى - مختلف فيه فان كان على
 حيث التزاع واقع والقطعي - وغير القطعي فاحفظ وضعي
 حجة كان يرى التعليل - في الحكم قد قام به الدليل
 ومنشا الخلاف في ايج العلل - علمه وبعد يفي ما احتمل
 منها سوى علمه فما نفى - به من القطع او الظن كفي
 في كون ذلك القياس المبيح - عليه قطعيا انا او ظني
 مناسب وصف يرى لاجله - بالحكم يقضي عاقل بعقله
 ولا خلاف انه طرئ - الامن ليس له تحقيق
 وهو على ضربين فالملام - في حده قال الذي العالم
 مناسب بعينه قد اعتبر - في جنس حكم والشي المعشور
 او جنسه في جنسكم قد صدق - فان يكي لجنسه قد اعتبر
 في عينه فهو سوى الملام - الشبه الاعم في التفاهم
 ما الرتبط الحكم به فاما - اخصه فارينا الحكم
 تعليله به يكون اولى - من النفيض وليتم القولا
 بل هو ثرو لا مناسب - وقيل ما تحديه بصائب
 وهو طرئ عند اهل الفضل - وقال بعضهم ولو في العقل
 وبعضهم من كونه طرئنا - ان ونحن جعل التحقيق

في شرط ان يعلم ان اصله . مقرر تعليقه في اجماله .
 وفي سواه موضع اجتهاد . وهو قل تلك في الارشاد .
 اذ هو ان يدور حكم لا سوا . بقيا واثباتا عليها فاستوا .
 الطردان يلزم حكم وصف . لا محوري في انه لا يصفا .
 معللا فكان عند الجمهور . من بين دى الطرق في مقامها .
 وقد يقال لا طراد كافي . وليس عندنا طقاوا في .
 قيل ومن طريقها المحاور . للحكم وهي في اختيار جازية .
 اذا عني مجرد التحدد . اذا تحددت ومهما تد .
 وننتهي بالانتفا وافقنا . قال ومنها بعض من فارقتا .
 خلوها من ان يجي مقاومه . اصل او علة انت مضادها .
فصل وما قد يخص العلم . بجيها نقيا وقوم قلها .
 قد خالفوا وقد يكون حلقا . يلزم او بعرض ثم تنفعا .
 او حايلا وقد يجي مرجحه . في رايها وخالف في شبه .
 فحلت غير القوى شرطا . والعلته الاقوى وما اخطا .
 جاءها العلم مستوفيا . موثرا ما مناسبا شيها .
 وقد تكثرت لحكم واحد . غير وكل فرد علة للواحد .
 وقيل بل مجموعها والافراد . اجزاوها وقيل بعض الاحاد .
 من غير تعيين وما ان نقلا . في ان كل واحد ان خصلا .

اوجب

اوجب حكمه خلاف بينهم . وقد ابي جميع ذاك بعضهم .
 وجعل الذي به يمثل . من باب احكام قصتها على .
 مختلفات وفريق اسقطه . فقط في المنصوص لا المستنبطه .
 وقد يجي عن علة حكما . عن شرطها فرد وعنها الثات .
 وقد يكون الجميع عنها . وعن شرطها وشرط منها .
 وقد نزل احكامها محل . فرد وقد يكون لك شرما محل .
 وقد يجي بينها التقارن . فان تفاوتت فامركا بين .
فصل شروط العلة المعتمدة . مجيها شرعية موثرة .
 هل يحصل الحكم بها في اجماله . وهو بان يشبه فرع اصله .
 واختلفوا فيما به ثم الشبه . ففيل بالحكم وقد قالت شبه .
 بصوره وعندنا تكالما . اثر في البطين حتما مدهما .
 ومن سواهما وقد تفرقا . بين قياس معنوي يطلق .
 على الذي علته موثرة . او عن مناسب محلا سيرة .
 وبين ما سمي قياس الشبه . وهو الذي علته عن شبه .
 بان فرع ذاك ثم اصله . يشتهان شيها امثله .
 والاشباه دونه في الثاني . فثله ودونه المادي .
 بجم كونه له معارضا . **فصل** فان عاد او ان يعارضا .
 معالى اصليها جازا ان ترد . وشبهه الاصلين فرع منفرد .

فان هاء عاد الى اصل فقط . والفرع واحد فليس بالغلط .
 ان يجعلها العلة المارة . قوله والثاني في ذرع اعتبارا .
 فان تساوت فيه فالترجيح . والفرع ههنا ارداد الصحيح .
 ان لكل شيها مفارقتا . لشيء الاخر ان يوافقا .
 وثاني الشرطان لا يظرا . في وصفها ما لم يكن موثرا .
 ثالثها ان لا ينجي مصادمه . المنص فيما هي فيه قايمة .
 رابعها ان لا ينجي مخالفة . الحكم في الموضوع عند طائفة .
 وقيل الى دليل بادي . ونحن قلنا بوضع اجتهادنا .
 خامسها في رأي اهل الفضل . الى يكون كل وصف الى اصل .
 سادسها العكس برأي الجاهل . لان ينجي الحكم فوق واحد .
 سابعها ان لا ينجي تخصصه . بان يلى فرعها الى مخلص .
 عن حكمها في الفرسات . تاو لو امسائل الاستقسان .
 بانها من العموم اخرجت . لا من قياس خاص او منه انت .
 لكن ما خصصه قد جعل . قيدا لما كان به قد عللا .
 وبعضهم يجوز التخصيصا . وبعضهم فيما الى منصوصا .
 ثامنها ان لا يكون الاسما . حسب وقد فعل حكم حكما .
 والمنع من مجيها مقصورة . شريطة في رايها منجى .
 واعتبرت في فقرة مخصوصه . وبعضهم فيما عاد المنصوصه .

فصل ويعنى بتعارض الملال . معنا التناقض بينهما او في المحل .
 اي فيه مستحيل انضمامها . بان تناقض يافق احكامها .
 اولم يكن في الناس من علمه . بعلمين بل بعلة له .
فصل اذا تعارضت فالترجيح . معتمد الذي يريد التصحيح .
 وقد روي لا يلبس المجتهدا . لبعضهم فان يكن ما وجد .
 فارقضها وان يتبع غير فقي . اعوز في العقل اعتدته يافق .
 وقيل بالتخير ما بينهما . وقيل لا يفقد اصلا فيهما .
فصل وقيل طريقنا الى ترجيحها . على سواها ان نرى تصحيحها .
 الى الفرع او في الاصل او وجودها . الاقوى ان تصح بايجدها .
 فعلقة وكون حكم اصلا . اقوى ثبوتنا من وجوه قضائها .
 او حكم فرعها بان يكون . خطرا وحكم ضدها يريها .
 الباحة او كونه عنفا . او مسقطا لحد ولا انتفا .
 فاذ بينا وان يكون تاديه . وهو مباح حكم فرع الثانية .
 او شهدت له بالاصول كالتي . وافقت العموم مع ما خصت .
 واجتبا يتبعها حيث انت . فهو بدين في الاحكام تحت .
 ورجحت في رايها المنزعه . من الاصول كثرة ومنفعه .
 فهو قوم منعو ان يتخذ . طريقه التعليل حيثما يرد .
 ورجحت حيث بها الصحا . معلل حقا بلا ارتيا ب .

. وحيث أكثر الصحابة الأول . معلن بها وباحيها الماثل
 . فان يكن ذاك الماثل اعلمنا . ربح والمعصوم اول فاعلمنا
فصل . ولا بعض الناس . دلالة الفحوى من القياس
 . وهو لدينامية والاستحسان . وخالفنا فيه قوم فرسان
 . وحن منهم ذوو جهالة . بالحكم بالشيء بلى دلالة
 . وحده المصحح العدول . عن اجتهاد ماله شمول
 . مثل شمول اللفظيا صاح الى . اقوى يكون مشبه الطاري
 . ما عنه قد عدلت والمخالف . فيه بدي التفسير لا يخالف
 . ومنه معنى الاصل عند قوم . لا عندنا فافهم كيفت لومى
فصل . وقد يعترض القياس . بعشرة تد اولها الناس
 . كسر وقلب وفساد وضع . كذا فساد الاعتبار الشرعي
 . والقول بالوجه والمطالبه . والفرق المعارضة العارية
 . وعدم التأثير والممانعة . والنقض هذلي المفسد الما
 . فالكسر ان يظن قد علله . ان بوصف اثر افيجع له
 . جلاء من العلة والمعارضه . يظن ان اثر افيجع فضة
 . ويكسر الباقي فلو تفتنا . وظنه القياس فالكسر هتاه
 . مما يسمى عدم التأثير . والقلب فيه اسمها تنقيب
 . تعليق خصم ضدها قد علقة . خصيمه في علة متفق

اما فساد

. اما فساد الوضع في التعليل . فهو خلاف النص والاصول
 . ثم فساد الاعتبار شرعا . ما يدفع للاصول فيه دفعا
 . وقد يكون الدفع للالفاظ . والمقتضى فجد في احتفاظ
 . والقول بالوجه تسليم كدليل . ومعه النزاع باق مستطيل
 . اما المطالبات فهي لطلب . لصحة العلة فيما تذهب
 . اليه ولجواب ان نظرقا . الى ثبوتها بما تسبقا
 . والفرق ان يصحح المعارض . فعلة الخصم التي تعترض
 . الحكم علة سوى علتة . ثم الى المعارضات هتاه
 . واعلم بانها بشرحها مضت . ورعا فيما يقال استعملت
 . في ان يجي بعلة تعلل . غير التي جابها الماثل
 . معارضاه وليها باصره . عن سبل المعارضة حايبره
 . وعدم التاثير ان بينا . بعض من الاوصاف ان يكونا
 . بتقييم استفا حكم الاصل . لكن لو اني ياد العقل
 . وجدد رعا للقياس ناقضا . فكان ذكره لهذا عارضنا
 . اما الممانعات يا ذا الفهم . فمخو من ثبوت الحكم
 . في الاصل او يمنع كون الوصف . موثرا في الاصل او ان ينفي
 . شوته في الاصل او في الفرع . او فيها فكان اي منع
 . ان ينقض ان يخرجت علتة . في صوب مجراها الذي ثبته
 . عن حكمها لا لطريق فارقي . او اثبتت كالدليل اصادق

باب الاجتهاد
فصل ولا يمنع ان تكلفا . قولنا نرى مضمونه مختلفا .
 . بحسب ما يفهمه المخاطب . وكلها ارادة المخاطب .
فصل على المجتهد التحري . لما به يحكم حيث تجري .
 . بما قوي لديه من اماره . وقيل بل بقاطع اثاره .
 . وقال قوم انه مفوض . فيما يرى فحبه ما يعرض .
 . من رايه فابحث لا يلزمه . عن القوي فالشيء حكمه .
 . هذا وقيل وحده ونحن لا . واختلف المعتمدون الاول .
 . هله في الذي ينظر فيه المجتهد . شبهه وهو يافتى الذي ترد .
 . فيه النصوص لو ايت في الحكم . قال به جمهور اهل العلم .
 . وبعضهم وهو به مسايه . سماه بالصواب عند الله .
 . وغيرهم نفاه اما الاثبات . بكونه وجهاله فنبهوا .
 . على اتفاق الناس في اثباته . فلا يكن يا صاح من ثقائه .
فصل يكون القطع عز ضرره . يحيى وعن دلالة منيرة .
 . والغير ظني ولا يسمى . فقط اجتهدا بيا محالهما .
 . لم يكن من فقه وكل مجتهد . ففعله حق وان لم يتحل .
 . اقوالهم وكلها مرادة . لا واحد منها وقالت سادة .
 . بل واحد وخطاوا مخالفه . ولم يقل باثم منهم طائفة .
 . اذا الدليل عندهم ظني . وانهم القائل بل قطعي .

وبعضهم

وبعضهم ينفق حكم الحاكم . به وذاك صادر عن واهم .
فصل فاما في اصول الدين . فالحق واحد على النعنيين .
 . وقال كالفرع هو في الحكم . مصوب ومسقط للاثم .
باب الكلام في الخطر والاباحة
فصل وحكم ما به ينتفع . من غير ضر قبل شرع يشرع .
 . اباحة عقلا وقيل خطا . وقيل بالكل عليه تجري .
فصل ومنزاه ينبغي حكما . لا يحجبوا عن شكه فمهما .
 . لم يعلم النفي ولا الثبوت . كان على النافي له التثبيت .
 . وقيل لا وبعضهم توقفوا . وقيل عقلا لا سواء وكفا .
فصل ومن ترى من الحال . يعتمد اصحابه للحال .
 . فثبت الحكم بحال ثانيه . ليست لما تقدمت مساويه .
 . من علته سوى اثباته . فيها تجد في منازعاته .
فصل وما بالشرع عندي . ماصحة السمع عليه تقف .
 . بل بدليل قاطعا عقلا ولا . ادله العقل يفيد لعقلا .
 . مصالحا ولا مفسدا وما . له اتفاق بشيئ منها .
باب الكلام في صفة المفتي والمستفتي
فصل على المفتي للبريه . ان يعرف الدلالة السمعية .
 . وهو الكتاب واعتمد ان يكفيه . عرفانه موافق الخمس ما به .

والسنة التي اناها الشارع . وليكيف منها كتاب جامع .
 وليحفظ مسائل الجماع . كما مضى قطعا بل نزاع .
 وحكم باب الخطر ياذا الفضل . لا بد ان تعرفه بالعقل .
 واعتبر واعرف انه للعصمة . لعقوة الرسول ثم الامم .
 وما من الاخبار يقتضي العمل . وماله اقتضى الخطا واشتغل .
 امر او نهيا وعموما ضمنه . خصوصه اجماله مبنيه .
 وليعرف لقياسه والشروطا . صحيحها والفاصد المسخوطا .
 وليحفظ التصريف والنجومعا . واللغة استغنى بها ثم وعاء .
 وقيل وعلم الجرح والتعديل . لكنه في الزمن الطويل .
 يعني من مختارنا ان يكتفى . بما من المحدثين عرفا .
 واعتبروا ايضا اصول الدين . وقيل من شأن كمال الدين .
 والاجتهاد ممكن مزدونه . وما نرى ولا يحكى سوا مراده .
فصل اذا استفتى فاجتهاد . نفى ولا يحكى سوا مراده .
 في مذهب ثم ليجد في النظر . فيما به استدلال هل له صدر .
 فخصص او ناسخ او تاويل . وهو عشرين جعلنا التقدير .
 في الطلب استقصاوه للاجبا . حيث انت ولم يكن بالمختار .
 رفض الذي لم يك في الصراح . ثم عسير غير ذي نجاح .
 لمن يقيس طلب الفوائد . مجوزا ان بكل واحد .

تعلق

تعلق الحكم فيها في الترجيح . اذا اراد للقياس التصحيح .
 فان يكن قد اوردتها العلماء . يسر الامر عليه فاعلم .
 وليس يكن ذكره تحقيقه . للاجتهاد ان نسي طريقه .
 لصحة اخلافاها ولما . لم يختلف قط المفيد العلماء .
 كفى به بدكر انظار . وحيث لم يكتف باذكار .
 في الاجتهاد منع التقليد . لميت قوم وما استجيب .
 وقيل ان افتاءه في حياته . نفى ولا تقليد في ممات .
 ثم عليه ان يرحى من ذلك . رجوعه يا صاح عما اجتهد .
 ان كان للفعل بها مؤجرا . او كان حكما يقتضي التكريرا .
 لا ان يرى الدليل فيما افتاء . في رايها وغيرنا ما استقواه .
 فان يكن افنى تحكم دايما . فهو لدينا مثل حكم الحاكم .
 كان يقولوا الطلاق يتبع . عند الطلاق ثم عنه يرجع .
 فان يكن قد راجع المطلقة . عن رايه يجوز ان لا يفرقه .
 وقيل لا وقيل ان في العدة . راجعها وليس هذا عمدا .
 وطاله التخيير للمستفتي . ما بين قوله وقول مفتي .
 سواء ما لم يظهر التباوي . فيحسن التخيير في المساوي .
 وقيل بل بحسن منه مطلقا . ما لم يكن حكم به قد اطلقا .
 عند اجمع او يكون ممن . يقول ان الحق في معين .

فصل اذا ما اعتدل الوجهان . فان يقل لا بد من رجحان .
 لم يفت المآل فان يرى . صحة ان يفقد فليجربا .
 على المصحح ان رآه مذهباً . وان يقل بالاطراح طلباً .
 اشارة اخرى فان لم يوجد . فليكن بالعقل الذي هو متدي .
 فان بصقت عليه وقفا . وقيل قلد المجل والكتف .
 ومذهب العالم قد يعلمه . بالنص في مساله يرسمه .
 معيناً او بعموم شامل . او كونه للمثل غير فاصل .
 عن الذي قد نص او تغلل . بعلة في غير ذلك يحصل .
 قيل ولو يجوز ان تخصبها . ما لم يجد من قوله خصوصها .
 ان كان ذا مثله لا يخفى . عن كل ذي علم ولا اكتفا .
 ولا يصح ان يجي قولان . له بوقت واحد ضدان .
 من غير تجبير وقد اجاره . جماعة وايدوا جوارته .
 بان رؤوا ذلك في مسايل . للشافعي وهو غير جاهل .
 فاولوا بانها مخير . وقيل بل عن غيره مخير .
 وقيل بل يعني بها احتمالان . وقيل بل يعني لنا مقالان .
 تقدموا وكلها معترضه . وما اصاب الكل منهم غصه .
 فان جهلت منهما التارخا . جعلت فرداً منها منسجاً .
باب الكلام في صفة المستفتي

فصل ويلزم الذي يستفتي . الظن للصالح فيمن يفتي .
 في العلم والدين وبانتصابه . لذا كاستغني وفي اغترابه .
 بمنعه وبعضهم لا يمنعه . وفاسق الخنا ويل ايضاً يدفعه .
 لا غير نائم عليه البحث . حيث الخلاف بينهم منبت .
 عن الذي في العلم والفضل . وبعضهم يقول ما دام معتبر .
 وهو اذا هم استنوا وخير . وقيل بل اول فتوى تصدر .
 وقيل في حق له الراحم . خير والغير يحكم الحاكم .
 وقيل بالاشد في حقوقنا . وبالاخف في حقوق مريانا .
 اما اذا اختلفوا فالاعلم . اولى وبعد الماورعون اقدم .
 واختلفوا في الذنب والوجوب . **فصل** وبعد المأخذ بالمصيب .
 يتبعه في خصه وضدها . لا غيره قيل ولا من بعدها .
 يتبع في غيره ولو تحوطا . وعندنا المحوط نعم المحتط .
 بل اعتقاد بل مجرد العمل . وبعضهم قال الكل يمثّل .
 فغير تفصيل ولا احترام . عليه في اقوالهم تعميم .
فصل وفقر عن ان تجهد . جاز له تقليد المجتهد .
 وبعضهم قد حرّم التقليد . في الفقه والغير وما استجيد .
 قالوا ما عن الطريق . يسأل الحكم على التحقيق .
 وقيل في المسايل القطعية . في الفقه او سواه لا الظنية .

والذكر اسد الكبر

فأشحننا العالم العلامة وجيد دهره وفريد عصره
 عبد الله بن محمد بن سلام السالحي قدس سره ووجه عناجيل
 محض على القفص بما مررت ومنه على ما كانت عليه سيرة رسول الله
 وقد اتناخت به مطايا الهممة العالية في ساحتها السيادة السنية
 وخيد الاوان وخيد الكرام **شيخنا الصالح الفاضل وبدونا**
الكامل صالح بن علي بن ناصر الحارثي قدس الله تعالى ذكره فان
الذكرى تنفع المؤمنين **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الشاكري لاهل الدهر لحدى الجانيب . وتزكي طلاب العدل لحدى المضال
 فصوت فكري اي حال يكون لي . مناديه اسموا على المراتب
 واي مقام فيه اغدو مجاسبا . لاهل الهوى والغي فكل لا عجب
 واي خصال ان تحلى بها الفتى . تميز فيها عن ذوات الجلايب
 واي طريق اقنعني في سلوكه . يسيل رسول الله بين المناقب
 وفيه رضى الرحمن زلي قلم ارى . سوى طالب عليها لتلك المناصب
 تجتنب نفسي لصعب الما بان في . تجتنبها للصعب درك المآرب
 واوردتها من الموارد راجيا . ليحلوها في الجود والشارب
 وحملتها الصبر كميل محاولا . بلوغ المنى بالفتح وخير اذهب
 وجردت من غمي جدى صارما . اقذبه هام الخطوب والنوائب
 لاجتنب به شرى البلاد وغزها . وفشتت هذا النافس من كل جانب

فصل ومن كاذله ان يجتهد . محو تقليده للمجتهد
 في رأينا ولو يكون اعلمنا . وقيل جاز اذا ما اعد ما
 وجه اجتهاد فاذا ما شمله . وافقنا الخصم فما قال له
 تقليده وبعضهم ما عابه . ان كان مثله من الصحابة
 وقيل قول الخلفاء من حج . وقيل ان الاجتهاد اصل
فصل وفي المسائل الفقهية . ظننا يا صاح والقطعية
 مما خفى الدليل للمستفتي . جازله يا صاح ان يستفتي
 ولا يبع في اصول الدين . وما علينا الاخذ باليقين
 فيه كاجاب الصلاة يافتي . وكل اصل كان في الشرع اتا
 ونحو ما كان على اعتقاد . رتب كالولاء والتعادي
 وبعضهم جوزة في الاول . حسب وما عليه من معول
 منت هذه الارجوزة الغايقة الوجيزة بحمد الله ومنه

والذكر اسد الكبر